الدور الاقليمي العراقي : رؤية في الابعاد المستقبلية

أ.د. اسراء شريف
جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية

أ.م.د. عمر كامل حسن
جامعة الانبار / كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص

تقدم الدراسة قراءة تحليلية ورؤية استشرافية لمستقبل الدور الاقليمي العراقي في ظل تنافس اقليمي محموم متعدد المحاور. وتطلب ذلك تاصيلا نظريا لمفهوم الدور، وتحديد دول الدول في العلاقات الاقليمية والدولية. وانصرفت الدراسة لاثبات صحة الفرضيات الى تحليل مرتكزات قوة العراق الاقليمية (الجغرافية، والاقتصادية، والديموغرافية، والعسكرية). علاوة على البحث في التاريخ السياسي لدور العراق الاقليمي، وتقديم رؤية مستقبلية لذلك الدور في ضوء المعوقات الجيوبولتيكية التي تحول دون استعادة الدور والمكانة للعراق. اعتمدت الورقة البحثية على المنهج الاستقرائي والتاريخي ومنهج تحليل القوة. وتوصلت الدراسة الى ان المستقبل سيشهد دوراً ملموساً واعادة للدور السابق الذي كان يتميزبه العراق اقليميا على الرغم من الكوابح التي تكاد تكون عائقا امام مشهد الاسترجاع.

The Iraqi regional role: a vision of future dimensions

Abstract

The study provides an analytical reading and a forward-looking vision for future of Iraqi regional role in light of an intense multi-pronged regional competition. This required a theoretical rooting of concept of role, and defining states in regional and international relations. To prove validity of hypotheses, study focused on analyzing foundations of Iraq's regional power (geographical, economic, demographic, and military). In addition to researching political history of Iraq’s regional role, and presenting a future vision for that role in light of geopolitical obstacles that prevent the restoration of Iraq’s role and status. The research paper relied on the inductive, historical, and power analysis approaches. The study concluded that future will witness a tangible role and a return to previous role that characterized Iraq regionally, despite obstacles that are almost an obstacle to scene of recovery.

المقدمة: تعد البيئة الاقليمية جزءاً لا يتجزأ من البيئة الدولية التي يتشكل منها النظام الدولي، ولكون العراق هو جزء من بيئة اقليمية والذي كان لاعباً اساسياً على الصعيد العربي والاقليمي الا ان هذا الدور قد تعطل وتأثرت تلك المكانة في مراحل معينة من مراحل عدم الاستقرار الداخلي والتحديات التي واجهت تلك المكانة متمثلة بالتحدي الذي واجهة العراق والحرب على الارهاب "داعش" وقبلها تنظيم القاعدة واللذان يعدان من اخطر المجاميع التي مارست الارهاب والعنف في العراق. العراق اليوم يحاول ان يعيد دوره وبنائه ويأخذ المكانة التي يستحقها والتحول من دولة الجسر الى دولة محورية تمثل عامل استقرار وسلام في المنطقة وبناء علاقات متوازنه بشكل يخدم مصالح العراق والمصالح المشتركة مع الدول المجاورة. وفي هذا البحث سوف نركز على الاشكالية من خلال السؤال المركزي: ما هي الرؤية المستقبلية للدور الاقليمي العراقي ؟

وتتشظى عدة اسئلة فرعية من ذلك السؤال.

- ما هو التأصيل النظري لمفهوم الدور ؟
- ما هي المرتكزات المادية للدور الاقليمي العراقي ؟
- ما هي الكوابح الجيو سياسية لعودة العراق الى دوره الاقليمي؟

وقد تناول البحث عدة محاور ممثلة بالاتي :

اولاً: الاطار المفاهيمي للدور.

ثانياً: المرتكزات المادية للدور الاقليمي العراقي.

ثالثاً: مستقبل الدور الاقليمي العراقي.

اولاً: الاطار المفاهيمي

إن دراسة اي ظاهرة علمية يتطلب عرض مختلف المفاهيم التي تدور في محور البحث او الدراسة، ومن ثم توضيحها بدقة كأساس يمكن الانطلاق منه للولوج في المنظور التطبيقي لفهم العلاقة ما بين المتغيرين التابع والمستقل، على فرض ان الإطار المفاهيمي يعد نظاماً متماسكاً يشمل على مجموعة مترابطة من المفاهيم الخاصة بأهداف واساسيات العلم ويبنى المفهوم عادة من تصورات تحصل عبر الادراك للقياس، ومن ثم التقييم والافصاح عن ما تحمله في الاطر العامة والخاصة، وهي - أي المفاهيم – تبحث في معاني الافكار وليس معاني الكلمات والالفاظ، بتعبير آخر : أن اي دراسة علمية ينبغي لها منذ البداية، ان تحدد تصورها للمفاهيم التي تستخدمها، فالمفهوم كما يقول (كارل دوتيش) هو رمز والرمز امر بوجوب التفكير في الاشياء التي يشير اليها الرمز [1].فيما يقدم الباحثان (عبد الرضا الطعان وصادق الأسود) تعريفاً اكثر دقة للمفهوم بأنه: تصور عقلي عام لموضوعات مدروسة. ويفترض المفهوم درجة من الدقة والوضوح اعلى من الفكرة التي تدل على صورة عقلية سائبة الى حد ما [2]. وفقاً لما تقدم، فأن بدون المفاهيم يتعذر الوصول الى المعرفة والواقعة المراد الوصول اليها بناء على ان فرضية البحث تتطلب استخدام مفهوم الدور، وبناء رؤية مستقبلية لدور العراق الاقليمي، فان البحث هنا ينصرف لتحديد الاطار المفاهيمي لمصطلح الدور، وتحليل الدور في العلاقات الدولية.

أ. التأصيل النظري لمفهوم الدور: تعددت التعريفات التي، اوردتها الدراسات لتوضيح مفهوم الدور، ولعل ذلك يرجع الى انتشار استخدام هذا المفهوم في العديد من المجالات العلمية، حيث استخدم في علم الاجتماع وعلم النفس، وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا وما يعنينا – بحسب موضوعة البحث – هو البعد السياسي للدور. تبنى علماء السياسة المعاصرين وضع بنية نظرية لمفهوم الدور في علم السياسة، امثال steven walker الذي عرف الدور على انه: تصورات واضعي السياسات الخارجية لمكانة دولتهم في النظام الدولي. فيما عرفه kal Holsti بأنه تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات الى تصدر عن دولتهم، وللوظائف التي ينبغي على اية دولة ان تؤديها على اساس مستمر في النظام الدولي او النظام الاقليمي الفرعي. وتعود فكرة للدور هنا، الى فكرة: (الوظيفة)، التي تعني في بعدها السياسي – الدور التي تؤديها دولة ما عبر اقليمها او اقتصادها او مواردها او قوتها العسكرية، وبذلك ينطبق هذا المفهوم ايضاً على الدور وعلى مجمل النشاطات التي ترتبط به طالما ان الادوار لا تنفصل عن الوظائف وان كليهما يتضمن عملية استجابة لحاجة معينة وتحقيق اهداف محددة [3]. وفقاً لما تقدم، يمكن فهم الدور بدلالة الحركة الاستراتيجية في البيئتين الاقليمية والدولية لأداء وظيفة محددة.

ب. الدور في العلاقات الاقليمية والدولية : إن اكثر المشاكل التي تطرحها دراسة العلاقات داخل الاقليم تتعلق بـ (دور الدول). وقد اشير بالفعل الى ان دور الدول في العديد من النشاطات الاقليمية والمنظمات الاقليمية اما مقيد او هو في اقصى الحالات موضع شك جوهري. ولكن غالباً ما ترى الحكومات الوطنية هذا الدور على نحو مختلف نوعاً ما فهي، من خلال ابرام اتفاقات اقليمية والدخول في منظمات اقليمية، تكون في وضع افضل لتحقيق اهدافها الوطنية، سواء كانت هذه الاهداف تركز على الرفاه او الامن. وهكذا، في حين ان الاتحاد الاوربي يحذر بلا ريب من حرية اعضائه في اتباع اجراءات مستقلة خاصة بهم، وما من شك في ان المشاركة في الاتحاد من منطلقات اقتصادية وسياسية تضيف الى قوة كل من اعضائه. وبالتالي، ومن منظور وطني عقلاني محض، يمكن للمكاسب ان تفوق الخسائر بكل سهولة، وبالمثل في مثل حالة حلف الناتو، ما من شك في ان الدفاع الاقليمي الجماعي يضيف الى كل من الاعضاء قدرته على الدفاع عن نفسه [4]. وبالتالي، ان الاسباب التي وجدت من اجلها الادوار تكمن بالدرجة الرئيسية في طبيعة الاهداف والمصالح كما يدركها صناع القرارات والتي تتجسد في قضايا الامن، المكانة، التنمية والتطور التكنولوجي والاقتصادي، تحقيق الرفاهية في مجتمع الرخاء، ومظاهر القوة التي تسعى الدول للظهور بها عبر الحفاظ على قوتها ام زيادة فعاليتها. وفي ضوء ذلك حدد (Joseph Franke) استخدامات الدور في السياسة الاقليمية الدولية في استخدامين رئيسيين: اما كعنصر اساسي لإقامة العلاقات الدولية، واما لتحديد اولويات السياسة الخارجية. وحدد الدور في ضوئه: بأنه اما دور فاعل ام دور مقبول ام دور سلبي

---

(1) علي محمد امنيف الرفيعي، القوة الناعمة واثرها في العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، ط، 2016، ص 17. كذلك ينظر : كارل دوتيش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة : شعبان محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1983، 2017.

(2) عبد الرضا الطعان وصادق محمود، المدخل الى علم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1996، ص131.

(3) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي : اسسه وأبعاده، دار الحكمة، بغداد، 1990، ص 32.

(4) برايان وايت و ريتشارد ليتل – مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1 / 2004،ص 84.

[1]. وفي اطار معالجة الدور في السياسة الدولية والاقليمية، يضع اسماعيل صبري مقلد محددات للدور التي يجب ان تكون في فكر صانع القرار السياسي في حال اتخاذ قرار في ان تلعب دولته دور في بيئتها الاقليمية او الدولية وهي: (1) وضع تصورات للمجالات التي تتمتع بها دولته بنفوذ. (2) ادراك موقع دولته في خريطة التفاعلات الدولية والاقليمية وعلاقات القوى. (3) ماهية الدوافع الرئيسية الخارجية لدولته. (4) استشراف التغيير الذي سيصيب البيئة الخارجية جراء قيام الدولة بهذه الوظيفة [2]. ما يجب الاشارة اليه ضمن هذا السياق، هو: اختلاف الادوار التي تؤديها الدول- سواء اكانت ضمن المحيط الاقليمي ام المحيط الدولي. بين (دور فاعل ام متوسط ام قليل الفاعلية)، وهذا يعود الى جملة اختلافات بين الوحدات السياسية
(الدول). ولعل اهمها: (1) الاختلاف في المصالح والاهداف. (2) الاختلاف في عناصر القدرات القومية الشاملة.(3) الاختلافات في طبيعة الدول بين دول عظمى وكبرى ومتوسطة وصغيرة. كما يمكن ان نظيف بعداً رابعاً يتمثل في (التغيير) في مراكز الدول من حيث الاهمية في العلاقات الدولية تبعاً لاختلاف القدرات والتوازنات، وبالتالي فان الادوار والوظائف تصبح بدروها غير ثابتة وانما تظهر الى الوجود ثم تغير محتوها ومركزها[3].

ثانياً: المرتكزات المادية للدور الاقليمي العراقي: تفاعلت مجموعة مقومات لتشكيل مرتكزات مادية لدور عراقي اقليمي فاعل وهي.

أ.المرتكز الجغرافي: لقد منح العامل الجغرافي العراق أهمية جيوبوليتكية في منطقة من اكثر المناطق اصطراعاً في العالم. فطبقاً لنظرية سبيكمان SPYKMAN إن العراق يقع ضمن ما أسماه الإطار الأرضي RIMLAND ذو الأهمية الاستراتيجية الذي يشكل هلالاً يحيط بالقلب الروسي والذي أعطاه العالم مكندر أهمية خاصة وتنبأ له منذ عام 1904 بمستقبل كبير (4).

أما ما جاء في نظرية القوة الجوية مفتاح للبقاء Air Power Key to Survival لسفرسكي فالعراق يقع ضمن منطقة المصير Area of Decision وهي أهم المناطق من الناحية الاستراتيجية والتي تعني السيطرة عليها السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم (5). وطبقاً لنظرية القلب الأرضي Heart land يعد العراق جزءاً من الجسر الذي يربط بين القلب الشمالي (الرقعة الجغرافية الممتدة بين الغولغا حتى شرق سيبريا) والقلب الجنوبي (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، كما إن العراق وفق ما جاء في تلك النظرية يدخل ضمن الهلال الداخلي Inner Crescent الذي يشمل سواحل أوربا والجزيرة العربية وسواحل جنوب شرقي آسيا والهند وقسماً كبيراً من البر الصيني المحيط بمنطقة الارتكاز Pivot Area التي تشمل نطاق الاستبس من التركستان الروسية حتى جنوب شرقي أوربا، وبما أن العراق يقع في نهاية الهلال الداخلي من جهة الشرق أي في قلب جزيرة العالم بين القارات الثلاث القديمة لذا فإن موقعه الجغرافي ذو أهمية استراتيجية عالية كبيرة بسبب تحكمه في الطريق الذي يربط بين تلك القارات [6]. هذا فضلاً عن أن العراق يشكل عمقاً استراتيجياً لدول مواجهة الكيان الصهيوني وخاصة سوريا والأردن في حالة وقوع هجوم " إسرائيلي " عليهما. كما يعد العراق الواجهة الرئيسية للتصدي لكافة التحديات الإقليمية والدولية لمنطقة الخليج العربي. ولهذا يكون الموقع الاستراتيجي للعراق عنصر هام من عناصر القوة لا يستهان بها من الناحية الاستراتيجية [7].

ومن أدق التشخيصات العربية المعاصرة لأهمية موقع العراق، تحليل الدكتور حامد ربيع في بحثه عن الوظيفة الدولية للعراق، حيث يرى أن هناك خمس خصائص إيجابية في موقع العراق من الناحية الاستراتيجية، ليس لأية قوة إقليمية (بما فيها " إسرائيل ") أو دولية، أن تتجاهلها، وهو يحدد هذه الخصائص بما يأتي :

---

(1) هاني الياس خضر، سياسة باكستان الاقليمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 33 –34.

(2) اسماعيل صبري مقلد، نظريات الساسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دار السلاسل، الكويت، 1978، ص 210.

(3) صادق الاسود، مصدر سابق، ص 83.

(4) عراك تركي حمادي، الموقع الجغرافي للعراق وسوريا والكيان الصهيوني، مصدر سابق، ص8.

(5) محمد عبد المجيد عبد الباقي، الأهمية الجيوستراتيجية للعراق وأثرها في بناء قوته الدولية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص39.

(6) المصدر السابق، ص37.

(7) مها ذياب حميد بدي التكريتي، الوزن السياسي للعراق في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998، ص31.

إن موقع العراق يجعله حائطاً أمام التيارات القادمة من إيران.

إن العراق يقع وسط المسافة الممتدة من منطقة القوقاز حتّى مشارف المحيط الهندي فيتحكم بالأرض الّتي تفصل الإقليم السوفيتي عن الخليج، وهو موقع قادر على أن يهدد القوس الدفاعي السوفيتي الّذي يمثل حائط الحماية للجناح الشمالي للهجوم (Northern Tier) في الاستراتيجية الأمريكية.

إن العراق يمثل قلب القوس الممتد من وسط شبه جزيرة الأناضول حتّى بحر العرب. وهو القوس الّذي يعتبر أحد المواقع الأساسية في الاستراتيجية الكونية الأمريكية. ويلاحظ هنا محدودية فعالية " إسرائيل "، إذا ما قورنت بالفعالية المتاحة للعراق.

إن العراق يستطيع من موقعه الاندفاع في التصدي " لإسرائيل "، في حالة محاولتها للاستيلاء على آبار النفط في منطقة الخليج واستغلالها لصالحها، ويكون من المستحيل أن تتمكن إحدى القوتين الدوليتين من التدخل لمنع " إسرائيل " من مثل هذه المحاولة.

إن التعاون الحقيقي بين العراق ومصر، في هذه اللحظة التاريخية، يعوض عن محاولات تفريغ مصر ولو مؤقتاً من عناصر قوتها، وسيكون الأمر لصالح العراق ومصر معاً، وبهدف خلق عمق استراتيجي لكل منهما في آن واحد [1].

وقد أضفى استقلال العراق أهمية خاصة على الموقع العراقي فبعد أن كان تحركه السياسي مقنناً بحكم الهيمنة الاستعمارية امتلك الحرية الجزئية في التحرك السياسي بعد ثورة تموز 1958 ومن ثم الحرية الكاملة بعد ثورة 1968 ولهذا أصبح يشكل قوة تتربع على رأس الخليج العربي وتهدد المصالح الاستعمارية والتوسعية (رغم إن العراق لا يمتلك إلا إطلالة ضيقة جداً على الخليج العربي تبلغ حوالي 60 كم). من هنا اكتسب العراق أهميته الموقعية الجيوستراتيجية في إطار هذه المرحلة وهو ما يؤكد أهمية تبني دراسة الموقع بنوع من الديناميكية واعتباره متغيراً وليس عاملاً يتصف بالثبات، فلا يمكن معرفة تأثيرات الموقع من رقعة الأرض فقط ولكن من خلال علاقة هذه الرقعة بما عليها من نظام سياسي ومدى التفاعل بينهما وبين الرقعة الجغرافية المجاورة ونظامها السياسي [2]. ويؤكد هذا التحول منطوق فرضية علمية قوامها أن غبن الجغرافية لا يصبح فاعلاً إلا في أوقات الضعف وضآلة التأثير الخارجي [3].

ب.المرتكز الاقتصادي: اقتصادياً، يعد العراق دولة ثرية في مصادر الطاقة – ولا سيما النفط والمعادن غير الوقودية، فضلاً عن نوعية امكاناته الزراعية الفعلية والكامنة. فقد قدر مركز دراسات الطاقة العالمية في لندن ان العراق يمتلك 112 مليار برميل من النفط في باطن الارض لم يتم استغلالها وتشكل 11% من احتياطي النفط في العالم. وفي العراق (الفا) بئر نفط تنتج حوالي 25% مليون برميل يومياً من الحقول الخمسة عشر الرئيسية في شمال وجنوب وشرق العراق. وتقدر القدرة الحقيقية لهذه الابار بأكثر من 2,8 ميلون برميل يومياً ويمتلك العراق احتياطياً مؤكداً من النفط قوامة 112 – 160 مليار برميل، وهو بذلك ثاني دول العالم بعد المملكة العربية السعودية في الاحتياطات. ويتوقع خبراء النفط ان يفوق الاحتياطي في العراق نظيره السعودي بإكمال البحث والتنقيب في مساحات لم تلق مسحاً جيولوجياً كاملاً. تفيد المعلومات العراقية الخاصة بان امهر الباحثين والعلماء والجيولوجيين قد درسوا العراق من شماله حتى جنوبه، وقدموا معلومات غاية في الاهمية عن مستقبل استراتيجية احتياطات نفطه التي ستغدوا مستقبلاً اكبرها في العالم، ففي العراق هناك حقول مكتشفة غزيرة بنفطها عددها 540 تركيباً (حقل غير محفور من الابار) ومنها 80 حقلاً محفور الابار. والاغرب ان استخراج النفط لا يتم الان الا من 11 حقلاً محفوراً الابار فقط، بعد ان كانت 15 وعليه، فان استراتيجية احتياطي نفوط العراق تقدر بـ (160 مليار برميل) منها (120 مليار برميل) احتياطي مثبت و 40 مليار برميل غير مثبت [4]. وقد افضى ما تقدم الى تعزيز فاعلية السياسة الخارجية العراق باتجاهين اساسيين، (اولهما): دعم قدرتها على التأثير عبر صيغة تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية. (وثانيهما): تحرير حركتها من قيود الحاجة لدعم الدول، او المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات الخارجية. الامر الذي ادى الى جعل العراق- لعقود من الزمن – من اكثر الانظمة الموازنة اقتصادياً وسياسياً ضمن دائرته الاقليمية الشرق اوسطيه.

---

(1) حامد ربيع، الوظيفة الدولية للعراق، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 1987، ص36-49.

(2) محمّد عبد المجيد عبد الباقي، مصدر سابق، ص38.

(3) مازن إسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق، 1968-1990، سلسلة آفاق (9)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1994، ص9-11.

(4) مجموعة باحثين العراق: دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، د1،2006،ص 28 – 29.

ت. المرتكز العسكري: ان المصدرين الرئيسيين لقدرة العراق العسكرية هما عدد سكانه والايرادات المالية النفطية وقد اعتبرت الانظمة السياسية التي حكمت العراق، (القدرة العسكرية) احد عاملين الى جانب القدرة الاقتصادية في اية سياسة خارجية فعالة. من المعروف ان القوة العسكرية للعراق على مدار تأريخه الحديث والمعاصر (فعالة) في العموم، إذ اخذت هذه القدرة بالتطور الكمي والنوعي التدريجي وعلى نحو جعل العراق في مصطلح الثمانينيات من القرن الماضي ثالث اكبر قوة عسكرية عربية من حيث العدد، وثالث دولة عربية ايضاً من حيث الانفاق العسكري [1]. وليس من شك ان هذا المرتكز شكل قاعدة مادية مؤثرة ايجابياً (دور) عراقي اقليمي فاعل مكنه لولا حربي الخليج الثانية والثالثة ان يلعب دور الموازن الاقليمي للقوى الاقليمية وخاصة " اسرائيل" التي تمتلك اسلحة دمار الشامل التي وضفتها للعب (دور) اقليمي فاعل، اصبح اكثر فاعلية في تنفيذ الاستراتيجية " الاسرائيلية" – الامريكية بعد تدمير قدرات العراق العسكرية حيث افضت الى تحييد (دور) العراق الاقليمي. لم يقف الامر عند ذلك الحد، اذ تسببت الغزوة الكولونيالية الامريكية – البريطانية في تدمير المرتكز العسكري للعراق وانهائه وبالتالي تسببت في تآكل جرف قوة ووزن الدولة الجيوبولتيكي وقوتها الاقليمية والدولية.

وجاءت استراتيجية الامن الوطني العراقي الصادرة عن مجلس الامن القومي العراقي في 20 / 4 / 2004 بمشروع متكامل من اجل صياغة عقيدة عسكرية عراقية جديدة تنبع اساساً من تفعيل المصالح الوطنية العراقية لكي تتضمن [2].

تفعيل الرؤى الموحدة والتي تنص على ان شعب العراق هو (موحد، أمن، فيدرالي، نذر نفسه للمبادئ الديمقراطية ويتمتع بالحرية والازدهار والحياة الكريمة، ناشراً العدل والمساواة ويؤدي دوراً ايجابياً مؤثراً في المجتمع الدولي).

تحديد مشاغل البيئة الإستراتيجية المقبلة للعراق الديمقراطي الحر من حيث الإرهاب، التطرف الديني أو الأيديولوجي، التشويه الإعلامي، الحقيقة الديموغرافية، الحقيقة الجيو – فيزياوية، استنفاد الموارد البشرية، الارتباط البيئي التبادلي، ظاهرة العولمة، التعاون الأمني الإقليمي والدولي، انتشار اسلحة الدمار الشامل، إشكالية تخطيط الحدود مع دولة الكويت والأردن).

تحديد جوهر المصالح الوطنية العرقية، كما هو في الشكل الآتي:

شكل (1): المصالح الوطنية العراقية

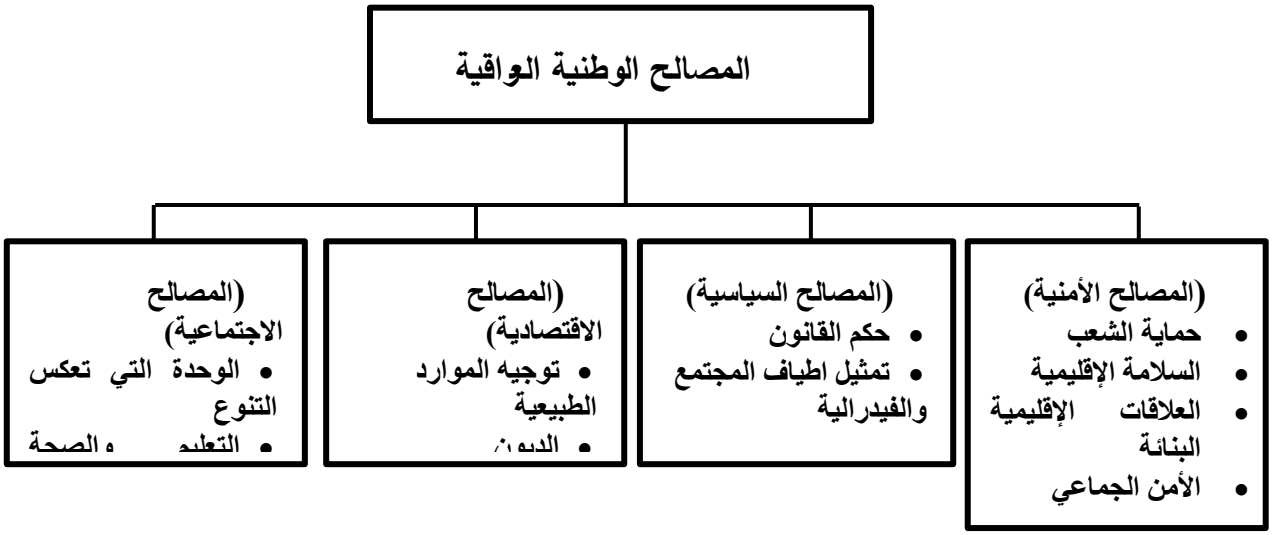

(1) ينظر: عمر كامل حسن، النظام الشرق – اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2008، ص 159 – 160.

(2) ينظر: التقرير الستراتيجي العراقي 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2008/ ص 173 – 196.

بيد أن عملية بناء القدرات العسكرية واجهت كابح تمثل في تباطؤ الولايات المتحدة الأمريكية في تجهيز القوات المسلحة العراقية بالمعدات العسكرية المتقدمة، للإرتقاء بأدائها، حيث ما زالت الجهود المبذولة دون مستوى الطموح، لكن رغم ذلك استطاعت القوة العسكرية البرية بالرغم من قصر عمر بنائها من ان تكتسب الخبرة الميدانية والعملية خاصة في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب، الذي تنفذ العناصر المسلحة على مختلف اتجاهاتها.

ثالثاً – الدور الإقليمي للعراق – مدخل تأريخي: تبدو مسألة الدور دائماً وكأنها لا يمكن تجنبها بالنسبة للعراق، فبحكم موقع العراق الجغرافي في قلب الاقليم، وحساسية موارده القومية للتغيرات التي تحدث في البيئة الإقليمية، كان العراق هو الدولة الأكثر تأثراً بما يجري في الإقليم، يتضمن ذلك اتجاه القوى الخارجية نحوه تأريخياً، واتجاه القوى الإقليمية ذاتها إلى استهداف مكانته احياناً، كما بدى من ناحية أخرى الدولة الأكثر قدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية، وبالتالي لم يكن خيار الانكفاء على الذات أم التقوقع داخل الحدود متاحاً أم متصوراً كاستراتيجية ممكنة، وبدت تلك المعادلة حدية أحياناً، فإما أن يكون العراق فاعل أم هدف، إمبراطورية أم مستعمرة قوية أم ضعيفة، وبصرف النظر عن مدى واقعية ذلك، لم يبد أن لدى العراق خيارات بعيداً عن التأثير القوي في الإقليم والاهتمام بما يحدث في العالم. فالعراق منذ أن ظهر على مسرح الحياة الدولية في مطلع العشرينات من القرن الماضي كدولة مستقلة، وبما أمتلكه منذ فجر استقلاله الحديث من عوامل تأثير في محيطه الإقليمي والعربي بشكل خاص، وفي المحيط الدولي بصورة عامة، فإنه لعب (دوراً) محورياً في دعم حركات التحرر العربي في الأقطار التي كانت ترزح تحت وطأة الاستعمار، أو في صياغة العلاقات العربية – العربية باتجاه قومي ومشاركة في جميع معارك فلسطين 1948، 1967، 1973، وكان له فيه دوراً محورياً[1]. وخلال المدة (1975-1980) نهض العراق ليصبح قوة جيوبوليتيكية مؤثرة في الإقليم بعد حل مشاكله مع إيران في اتفاقية عام 1975 وضمان حل المشكلة الكردية واستعادة قوته المادية والعسكرية وممارسة (دوره القيادي) في الوطن العربي بعد دخول مصر اتفاقية تسوية (سلام) مع إسرائيل[2].

وعلى الرغم أن العراق خرج من حرب الخليج الأولى (1980-1988) وهو يتمتع بمكانة وقدرة كبيرة، إلا أنه فقد الكثير من مكانته وقدرته نتيجة لحرب الخليج الثانية، والعزلة الدولية التي فرضت عليه. فيما أدى احتلال العراق واخراجه من معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة إلى إحداث خلل جيو – استراتيجي في توازنات المنطقة، وتحييد دور العراق الإقليمي تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول: أن مسألة الدور كانت تمثل دائماً أهمية خاصة بالنسبة للعراق، لسببين (الأول جيو- تاريخي)، فهو دولة تأريخية ذا حضارة قديمة جعله – على الأقل بصورته البابلية – أحد الدول القليلة المعروفة لدى كل شعوب الأرض، كما أنه مارس ذلك الدور سياسياً وثقافياً وعسكرياً واقتصادياً في مراحل تأريخية مختلفة، فكانت مواقفه القومية حيال القضايا والأحداث التي مرت على الوطن العربي خصوصاً انموذجاً السياسات القومية الوحدوية. (الثاني جيو- سياسي): أن الدور الخارجي للعراق كان يمثل دائماً أهمية عملية تنسحب على المصالح الأخرى الأكثر تحديداً، فقد عمل ذلك الدور وأسهم في دعم، قدرة العراق على الحفاظ على أمنه القومي، واستقراره السياسي ونموه الاقتصادي، كما مثلت قدرته على التأثير الإقليمي عنصر قوة في إدارة علاقاته الإقليمية والدولية.

رابعاً: الكوابح الجيوسياسية لـ (عودة العراق إلى إداء الأدوار الإقليمية):لا شك أن هناك كوابح (عقبات) جيوسياسية (داخلية وخارجية) تحول دون عودة العراق لإداء ادواره الإقليمية.

ثالثا: مستقبل الدور الاقليمي العراقي

ان العراق بحكم موقعه الجغرافي وموارده الطبيعية ومنها الطاقوية يعطيه ميزة خاصة للعب دوراً اقليمياً رغم ان الجغرافية كانت عبئاً في عين الوقت يحكم بعض المحددات التي اجلت فاعلية هذا الدور المنتظر من العراق والذي يطمح اليه مستقبلاً مع بيئة اقليمية ترفع من شأن اكلاف هذه المهمة وتكون عائقاً امام استعادة العراق لمكانته السياسية والاقتصادية على الصعيدين العربي والاقليمي. خاصة في ظل تنافس اقليمي محموم متعدد المحاور: تنافس عربي – ايراني، عراقي – ايراني، عربي – عربي، عراقي – عربي، والاساس وجوهر ذلك التنافس هو اقتصادي يتمثل في ان كل طرف يحاول الحصول على المكاسب والنفط هو موضع اكلاف وان ما يحكم الصراع في المرحلة الراهنة متغيرات كثيرة تمثل تقاطع الرؤى والمصالح بين اجمالي دول المنطقة (اذا ما استثنينا وجود عوامل تربط دول مجلس التعاون الخليجي) [3]. واليوم تتجه السياسة الاقليمية العراقية الى لعب دور اقليمي فعال ضمن رؤية اوسع لتشكل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية والتي

1() ينظر: عمر كامل حسن، النظام الشر اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي، مصدر سابق، ص 155.

2) Ahmed S. Hashim (Iraqs Reqional political in the 1990: from Reqional superpower to " super (pauper" in elabrese. Ed THE future of Iraq. P.p 99-100 and 103-104.

(3) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي والاقليمي، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد 33، 2007، ص 147 – 176.

تستند بالنسبة للعراق على مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في فخ تخندقات المحاور بأشكالها التي ستنعكس بشكل او باخر على المكانة الاقليمية المرتقبة للعراق وهذا يعني تبني انموذجاً بعيد عن الانحياز وعدم الوقوع في المجال الحيوي لأحدى الاستراتيجيات الاقليمية المندفعة والحيلولة دون انتاج ازمات جديدة. ومن خلال رؤية تحليلية مبسطة للمعطيات الحالية وما تعنيه على الصعيد المستقبلي، يلاحظ تغير لهجة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول الاقليمية فالخطاب العراقي بدا متوازياً اكثر حيال القضايا الاقليمية وهذا ان دل على امر انما يدل على سعي العراق الى تجديد التزامه بالعلاقة مع محيطة الاقليمي. وقد عكست قمة بغداد الاخيرة لدول الجوار 28/ آب / 2021 التي عكست مبدأ التعاون الاقليمي والشراكة وعودة العراق الى مساره الاقليمي الصحيح. من خلال تلك المؤشرات يمكن القول ان العلاقات العراقية – الاقليمية مقبلة على مرحلة تؤثر فيها التفاهمات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته وان هنالك مزيد من التنسيق يلوح في الافق سيفضي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات لان العراق يشهد حراكاً سياسياً داخلياً وخارجياً من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بيئته الاقليمية وعلى الدور الذي يعد شئناً مغري في العلاقات السياسية الدولية فكلما تصاعدت قيمته تصاعدت المكانة السياسية للدولة والعراق اليوم يسعى الى تأهيل إمكانياته بشكل يتكافأ مع متطلبات الدور الذي يطمح له وتنفيذ الادوار المستقبلية المرسومة له.

الخاتمة:

مما لاشك فيه الخوض في سبر اغوار مستقبل الدور السياسي الاقليمي للعراق في المرحلة الراهنة تكاد تكون عملية يكتنفها الغموض نتيجة عدم الاستقرار السياسي وعدم تبلور الكثير من الامور السياسية والاستراتيجية ورغم المحددات الكثيرة والمعوقات التي تحول دون اداء العراق لدوره على الصعيد الاقليمي الا ان القادم من الزمن سوف يشهد دوراً ملموساً واعادة للدور السابق الذي كان يتميز به العراق عربياً واقليمياً وان يكون العراق متغيراً اقليمياً من الصعب انكاره والابتعاد عن كونه ساحة صراع للقوى الاقليمية. وتكوين اتجاهات السياسة العراقية في بعدهما الاقليمي، بشكل يقوم على اساس تعميق وتعزيز الاتصالات مع عمقه العربي في مجالات عدة وخاصة في مجال التعاون الامني والاقتصادي من خلال عقد اتفاقيات امنية مشتركة بشكل يضمن تحقيق الاستقرار الامني للعراق والدول المجاورة في تصديها للأخطار ومنها خطر الارهاب. وكذلك عقد الاتفاقيات التي تعزز وتحقق مكاسب اقتصادية تساهم في دعم الدور العراقي ومكانته الاقليمية، كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية بلا شك سيكون له الاثر الابرز وسيكون مؤثراً فيما يخص الموقف العراقي الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها وهذا ما يستحق انسجاماً عراقياً واقليمياً حول الملفات الساخنة في المنطقة.

المراجع

علي محمد امنيف الرفيعي، القوة الناعمة واثرها في العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، ط، 2016، ص 17. كذلك ينظر : كارل دوتيش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة : شعبان محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1983، 2017.

عبد الرضا الطعان وصادق محمود، المدخل الى علم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1996، ص131.

صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي : اسسه وأبعاده، دار الحكمة، بغداد، 1990، ص 32.

برايان وايت و ريتشارد ليتل – مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1 / 2004،ص 84.

هاني الياس خضر، سياسة باكستان الاقليمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 33 -34.

اسماعيل صبري مقلد، نظريات الساسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دار السلاسل، الكويت، 1978، ص 210.

محمد عبد المجيد عبد الباقي، الأهمية الجيوستراتيجية للعراق وأثرها في بناء قوته الدولية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص39.

مها ذياب حميد بدي التكريتي، الوزن السياسي للعراق في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998، ص31.

حامد ربيع، الوظيفة الدولية للعراق، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 1987، ص36-49.

مازن إسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق، 1968-1990، سلسلة آفاق (9)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1994، ص9-11.

مجموعة باحثين العراق: دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، د1،2006،ص 28 – 29.

عمر كامل حسن، النظام الشرق – اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2008، ص 159 – 160.

التقرير الستراتيجي العراقي 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2008/ ص 173 – 196.

خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي والاقليمي، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد 33، 2007، ص 147 – 176.

Ahmed S. Hashim (Iraqs Reqional political in the 1990: from Reqional superpower to " super pauper" in elabrese. Ed THE future of Iraq. P.p 99-100 and 103-104.